الفصـــل الثانـــي

الوعـــي العربـــي وتحديـــات القـرن الحـــادى والعشريـن

أولا: التحديات القومية

ثانيا: التحديات السياسية

ثالثا: التحديات الإقتصادية

رابعا: التحديات الثقافية

خامسا: التحديات العلمية/التكنولوجية

سادسا: التحديات التربوية وحقوق الإنسان العربى

أولا: التحديات القومية:

أن إطلاع الإنسان العربى بوعى على القوى والاتجاهات المختلفة التى تحكم العالم واحاطته بها بشكل شامل..... وعلمه بتوجهات ومصالح بلاده فى ظل القوى والاتجاهات فى عالم اليوم ، والمستقبل ، ضرورة ملحة فى ظل تحديات القرن الحالى ليتخذ موقفا صحيحا من كل حدث بما ينسجم ومصلحة بلاده التى هى مصلحته أولا وأخيرا[٦٦] ، وإذا نظرنا إلى واقع الأمة العربية نجده واقعا معقدا ومتناقضا ، يختلط فيه الماضى العريق ، بالحاضر المتوتر ، وتتداخل فيه مشاعر القومية مع واقع العولمة ، وعناصر المادة بعناصر الروح ، والولاءات القطرية بالولاءات القومية. ولا تخضع فيه أنماط الحياة لأنظمة تنتظمها القيم. ولا تستقيم فيه وفرة السكان مع ندرة الموارد ، ولا وفرة الموارد مع ندرة السكان ، ولا تتناسب فيه مقومات القوة الكامنة مع مؤشرات القدرة الظاهرة. أن هذه المفارقات كلها هى التى تجعل علماء المستقبليات يرسمون علامة استفهام كبيرة حول مستقبل الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين[٦٧] ، والتحدي الذى يواجهنا فى بداية الألفية الثالثة هو حتمية أن يتحول مجتمعنا العربى إلى مجتمع تتفاعل فيه ثلاث قوى ؛ العلم ، التكنولوجيا ، التنمية البشرية ، وذلك لإحداث تقدم نوعى قابل للبقاء وقادر على التجديد لإحداث التنمية[٦٨]. هذا ويرى البعض أنه على الأمة العربية إذا أرادت أن تدخل القرن الحادى والعشرين ، دون أن تفقد هويتها الحضارية فإن عليها أن تدخل الثورات الثلاث: الثورة التكنولوجية ، والديمقراطية وثورة التكتلات الاقتصادية ،... وإلا سقطت فى سيناريو من التدهور.... وأهم ملامح هذا السيناريو المتدهور احتلال أجزاء من الدول العربية والهيمنة على مقدراتها ، كذلك تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وانفجارها

خاصة فى الأقطار محدودة الموارد كثيفة السكان ، ولجوء بعضها إلى القوى الكبرى والمؤسسات الدولية الأمر الذى ينتهى غالبا بمزيد من التبعية والهيمنة. ويكرس التجزئة ، والتخلف ، والتبعية[٦٩] وطبيعة الواقع العربى الحالى يدعونا للتساؤل عن ماهية التحديات الكبرى أو العامة المشتركة والقضايا الملحة التى يجب أن تكون على قائمة إهتمامات الحكومات العربية وصناع القرار والشعوب العربية أيضا وكل فرد عربى واع بالمصير العربى المشترك. ويمكن إيجاز بعض القضايا والإشكاليات العربية والتى تمثل تحديات عامة تواجه البلدان العربية فى التالى:

١- بقاء أم فناء القومية العربية:

فى ظل العولمة وتحديات القرن الحادى والعشرين تجزم التوقعات والتنبؤات بزوال مفاهيم الأمة والدولة والقومية لترثها فى القريب العاجل ثقافة موحدة ودولة عالمية وأمة بشرية واحدة تحكمها التقنية والشركات متعددة الجنسيات ، أمة عالمية ذات رأى عام عالمى واحد[٧٠]. هذا هو الفكر العولمى السائد والذى يحاول الغرب تكريسه وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى صعيد آخر هناك جدل قائم بالنسبه للقومية العربية وقضايا العروبة والمصير المشترك حول بقائها أو فنائها ، وعلى أحسن تقدير الضعف الذى يعتريها.

لكن هذه الأطروحات والمقولات إنما تأتى فى سياق فكرى ابتزازي كمبررات وذرائع لتسويغ وتمرير أساليب لا إنسانية تنتهجها الدول التى تمسك بزمام الاقتصاد فى عالم اليوم ، للإبقاء على تقدمها واستمرارها[٧١] مما لاشك فيه أن بعض المتذرعين باسم العروبة أحزابا وحكاما ومثقفين قد أساءوا إليها ، ولم يكونوا حتى بمستوى المبادئ التى أعلنها قادتهم المؤسسون باسمها ، إلا أنه يجب ألا يغيب عن بال المتحسرين عليها أو المتبرئين منها أو الكارهين لها أن افتقاد الكتلة العربية لمقومات القوة الراجحة فى عصرنا- من حضارة وتقنية واقتصاد وفكر متحرر وإنتاج حربى

متطور كان أيضا من أهم الأسباب فى تراجعها أمام القوى المعادية ، فعندما افتقدت القوة السوفيتية التنافسية الاقتصادية وانحصر جهدها فى تمتين ذراعها العسكرى فحسب ، خسرت السباق الحضارى بل خرجت منه رغم أن الماركسية كنظرية مازالت هى هى[٧٢] ، كذلك وفى المقابل نجد أن ألمانيا وبعد خوضها العديد من الحروب حتى أصبحت حطاما وفقدت الكثير... إلا أنها عادت من جديد دون أن تفقد قوميتها وهويتها وأصبحت الآن ألمانيا موحدة محتفظة بقوميتها ، فالقومية ، إذن لم تنقرض إلا فى أوهامنا والمشكلة فى الفكر القومى العربى المعاصر أنه يحبس مفهومه القومى فى الوحدة السياسية وحدها ، وهذه نقطة الضعف الكبرى فى بنائه. القومية وجود قبل أن تكون وحدة سياسية... وجود قد يحتاج الوحدة السياسية بعد حين ، وقد لا يحتاجها أيضا[٧٣] ، وهذا يتطلب الوعى التام بضرورة التغيير الشامل لمجمل أوضاعنا العربية التاريخية والحضارية ، وتغيير الواقع الحياتى للناس وطرق معيشتهم... وغالبا يبدأ هذا الوعى عندما نعي أولا الوضع الراهن جيدا أى ما نقف عليه من سلبيات وإيجابيات وتحديات ، بما يمثل وعيا ذاتيا مشتركا للأمة بوضعها الراهن.... ثم بعد ذلك وفى إطار التغيير الشامل نكون وعيا جماعيا مع استغلال الوحدة النفسية والعاطفية فى صناعة هذا الوعى الجمعى المشترك تجاه القضايا القومية العربية كقضية الإصلاح السياسى ، وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربى والوفاء بحقوقه جميعها ، وهذا يتطلب تغييرات ثقافية تسهم فى تغيير الذهنية العربية وصناعة الوعى العربى نحو التغيير والتقدم الحضارى والتربية من أهم الأدوات التى تلعب دورا مهما فى هذا المجال.

٢- قضية المصير المشترك... الذي يدعو إلى التكتل العربي:

في ظل البناء الاقتصادى الدولى الجديد اتجه العالم نحو التسريع فى عملية بناء التكتلات التجارية والاقتصادية والإقليمية التى تضم الدول الصناعية أو تتمحور حول مراكزها الأرقى تصنيعا والأكثر تقدما ، وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى ، والنافتا فضلا عن تسارع عملية التكامل الإقليمى فى شرق آسيا أو التوجه نحو بناء تجمعات اقتصادية عبر إقليمية. أضف إلى ذلك تعاظم الشركات متعدية الجنسيات[٧٤]. ولابد أن نعى أن الدول المتقدمة لا يسعها الوقت للاتحاد والانفتاح مع دول مجاورة متخلفة أو على الأقل نامية[٧٥] ولكن نظرا لتشابك المصالح سواء فى الحاجة إلى الاستثمارات أو إلى سوق استهلاكية للمنتجات فإن العالم كله فى حالة احتياج لبعضه.... مع الفرق الشاسع بين الدولة المنتجة والدولة المستهلكة...الخ. فهل يوجد تكتل عربى يعبر عن موقف عربى موحد تجاه هذا العالم الملئ بالمتناقضات والمفارقات؟

إذا كنا نستشعر المصير المشترك فلابد أن يشملنا ويجمعنا تكتل عربى إسلامى يقوم على اسس وثوابت عربية إسلامية كالوحدة الجغرافية واللغة والدين والعادات والتقاليد... هذا التكتل الذى قد يظهر فى شكله الاقتصادى أولا إلا أنه يعكس الروابط الثقافية والفكرية والتنوع والاختلاف فى إطار الوحدة ويعكس حلولا لمشكلات عربية تهم وتمس حياة المواطن العربى وآمنه واستقراره وكرامته وحقوقه كإنسان.

٣- قضية الصراع العربي/الصهيوني:

يرتبط بهذه القضية قضايا عربية ودولية كالأمن والاستقرار فى المنطقة العربية قضية تفعيل اتفاقيات عربية تمت على المستوى النظرى ولكنها مازالت حبيسة الأوراق مثل قضية الدفاع العربى المشترك.... وغيرها.

والصراع **العربي/ الصهيوني** قطع شوطا طويلا ومازال ... فالقضية الفلسطينية التى شكلت منذ أن طرحت عصب القومية العربية.. تبلور الاهتمام بها باعتبارها تجسيدا للقومية العربية على المستوى الرسمى فى جامعة الدول العربية... تلك المؤسسة التى تجبرها الندرة المفروضة عليها من طرف أعضائها على أن تستمر هكذا ضعيفة وتابعة وغير فعالة فى نظر غالبية المواطنين العرب[٧٦]... وهذا الضعف الملتصق بها نظرا لأنها أصبحت مؤسسة قمم عربية هنا وهناك تلتزم بالإدانة والشجب ، .... دون تفعيل أى اتفاقية أو قرار على أرض الواقع هذا ومن ناحية أخرى نجد من يروج لفكرة أن القضية الفلسطينية شأن فلسطينى ودع ما للعرب للعرب... أنها فكرة هدامة تشوه الطابع القومى العربى للقضية أنها قضية مصير مشترك بالفعل ، أنها فكرة هدامة تروج لها إسرائيل ومن يساعدها من الباحثين العرب أنفسهم من خلال بعض دراساتهم....

وهذا يستلزم وعيا تاما بحقيقة الصراع العربى الصهيونى وما يخططون له تجاه بناء إسرائيل الكبرى... حتى لا تتحول القضية برمتها من صراع عربى/ صهيونى خاصة بعد عقد البلاد العربية اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل كل على حده بداية من كامب ديفيد والحرب على **العراق** والضغط على دول الجوار وتهديد أمنها باستمرار.

٤- قضية تهميش اللغة العربية:

من القضايا الهامة على المستوى العربى قضية الحفاظ على اللغة العربية والتاريخ الوطنى ، وباستقراء الواقع العربى نجد أن استخدام اللغة العربية فى مجتمعاتنا العربية كالآتى[٧٧]:

- استشراء العامية وأثارها وانعكاساتها السلبية على اكتساب المهارات اللغوية.. وذلك داخل المدارس والمعاهد والجامعات وفى مؤسسات أخرى من إذاعة وتليفزيون ...الخ.
- طرائق التدريس والأساليب التلقينية التى نتبعها فى تعليم اللغة.
- قلة إقبال الناشئة على القراءة الحرة.
- ضعف إعداد معلمي اللغة.
- القصور فى اختيار المادة اللغوية الملائمة للقدرات العقلية للمتعلمين والملبية لحاجاتهم.

هذا وتكمن وراء تعليم اللغة فلسفة معينة: فاللغة ليست مجرد أداة للاستيعاب ، والتواصل بالتعبير ، كلام أو كتابة ، وإنما هى فى جوهرها الأداة الرئيسية التى يستخدمها العقل فى التفكير أى أنها لم تعد مجرد أداة للتذكر أو الحفظ ولا حتى لمجرد الفهم ، وإنما هى الأداة الرئيسة فى العقل للإبداع لإنتاج أفكار جديدة [٧٨]. فأهمية الحفاظ على اللغة العربية يأتى من أهمية توحيد الأمة على مستوى وحدة العقيدة والمشاعر والفكر والانتماء والحفاظ على هويتنا الثقافية ، من منطلق أن العقل يستخدم اللغة كأداة فى التفكير ويستخدم التفكير ، كأداة لإنتاج الفكر **بل هى الفكر ذاته**

وحتى يكون فكرنا وإبداعنا نابعا من ذاتنا لابد أن تكون الأداة ذاتية وهى اللغة العربية.

وأخيرا هل هناك دولة فى العالم تجعل درجات لغتها فى امتحاناتها متساوية مع اللغات الأجنبية ، أم أن اللغة العربية صارت لغة أجنبية على أرضها؟![٧٩] ، وإذا كان الأمر كذلك فنحن نفتقد الوعى القومى باللغة العربية... وعلى التربية والمجتمع كله أن يعيد المكانة اللائقة للغة القرآن الكريم.. من خلال توجيه القيم المرتبطة بهذه القضية نحو كل فرد فى المجتمع وعبر جميع وسائلها التى يجب أن تتحدث هى نفسها بالعربية الصحيحة.

٥- التغيير والتميز الحضاري ورؤية المستقبل العربي في مرآة الأنا /الآخر:

أن القرن الحادى والعشرين هو قرن العلم والمعرفة.. فمن يمتلك العلم والمعرفة قد امتلك القوة والسلطة والاقتصاد والسياسة والثقافة والسيادة والهيمنة على الآخرين. لذا فإنه أمام البلدان العربية حتى تستطيع التغيير والتحديد الحضارى والسعى نحو النهضة الحقيقية وتكوين مستقبل طموح لشعوبه ، أن يدعمها بالعلم والمعرفة حيث النماء والبناء الحقيقى فى حضارة توصف بحضارة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلوماتية.. وإلا فالتهميش والإقصاء بل والهزيمة على كل المستويات فلا تنمية حقيقية تحدث فى هذه البلدان دون أن يكون هناك بناء حقيقى للبشر مما يحرك ويفعل مسارات التنمية فى كل اتجاهاتها.. وهذا يستلزم وعيا ذاتيا حضاريا أولا ثم وعيا تجاه الآخر وعلاقاته بالنحن. إذن فنحن أمام تحديين فرعيين هما: الوعى الذاتى الحضاري ، الذى يتطلب وعى لكل مجتمع ثم وعيا عربيا جمعيا ، ووعيا بالآخر ومخططاته ومجابهة هيمنته... من أجل شق طريق للتغيير والتجديد والتنمية الذاتية وهذا يستلزم وعيا تنمويا مبنيا على ما تم إرسائه من وعي ذاتي وجماعي من قبل.

أننا نتعرض لعوامل التفكيك الاجتماعى والحضارى ؛ مما يعنى أننا فى مرحلة من المراحل التى تتميز بقدر من المخاطر النسبية المرتفعة. فالأمة تتعرض لعملية إعادة تشكيل الوعى المؤسس لوحدتها ، حيث أصبح من الضرورى الدخول فى مرحلة تشكيل الوعى الجامع للأمة العربية الإسلامية ، ولكن علينا أن نؤكد نسبية هذه الصورة ، فوعى الأمة بنفسها لم يغب عنها ، ومازال حيا فى واقع حياتها ، ولكننا نتكلم عن المرحلة التى يتحول فيها الوعى ، إلى وعى حركى فاعل ، يؤدى إلى تغيير حضارى شامل ومتكامل ، على مستوى جمهور الأمة[٨٠] ، فإذا لم يكن التغييروالإصلاح من خلال الوعى.. بأيدينا فسوف يفرض بأنماط تغاير ثقافتنا وهويتنا..... الخ بأيدى الغير وفى بعض الأحيان بالقوة.... فثمة جداول أعمال ومشروعات خارجية طرحت نفسها على جدول أعمال النظام العربى تحت مظلة وشرعية الإصلاح والديمقراطية... كمشروع الشرق الأوسط الكبير* الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك فإن بداية التغيير الحضارى هى إدراك تميز الذات ، فالخصوصية الحضارية حقيقة تاريخية وعلمية يحفظ وجودها وجود أهم مقوماتها العقيدة الدينية واللغة العربية والتاريخ المشترك ... وغيرها من الثوابت القومية ، وهى فى الوقت نفسه ، أحد أركان التميز الحضارى ، الذى يدفع نحو التقدم والنهوض.

فالتميز هو الدافع المهم الذى يعرف رسالة الأمة الحضارية ، ويجعل من تميزها وأفعالها أمرا ناجحا فى تغير الواقع ، ومنافسة الآخرين ، دون أن تقلدهم ، بل تنافسهم لأنها أمة تختلف عنهم. ومن التميز الحضارى ، والوعى بالذات ، تختلف طرق النهضة من شعب لآخر ، ومن اختلاف الطرق ، تفتح مساحات للتجديد

*مع تحفظ الدراسة على هذا المصطلح.

الحضارى[٨١]. وهذا يتطلب تنمية وعى عربى بالتميز والخصوصية الحضارية... لتجاوز عقبات التنمية العربية الشاملة وتحديد المستقبل وتخطيطه.

ولهذا يصبح المطلب الأساسى من الدول هو تسهيل وتيسير التعاون والعمل المشترك للشعوب أيضا دور هام بأن تفرض هذا التعاون وتطالب الدول به... والمجتمع المدنى يشارك الجماهير طموحاتها فى إطار العمل الجماعى التشاركى ، والتربية لها دور فاعل وهام فى تقريب وجهات النظر فى التشارك والتعاون من خلال الدور القيمى والمعرفى والتثقيفي.

ثانيا: التحديات السياسية:

١- الديمقراطية والمشاركة السياسية:

إن الأنظمة السياسية فى الوطن العربى على اختلاف أنواعها هى أنظمة أبوية تعيش فيها الحياة القبلية تحت مسميات كثيرة... فى حين أن المواطن كائن حر ، حرية ملتزمة ، أى يعيش فى وطنه واعيا بحقوقه وواجباته ، والوطن الحر هو الوطن الذى تؤدى فيه الدولة واجباتها نحو المواطنين قبل البحث عن التزامات المواطنين نحوها.... والمرآة التى تكشف عن هذا الدور المفصلى فى تربية المواطن هى المواثيق السياسية التى يفترض فيها بناء أنظمة سياسية تعمل على تحرير المواطن من كل المعوقات التى تعوق انطلاقه الإبداعى فى المساهمة فى بناء وطنه الحر. وأول هذه المواثيق السياسية دساتير الدول العربية[٨٢] ، ولا يخفى على أحد فى الدول العربية أن المواثيق الرسمية والخطابات الرسمية فى واد ، والواقع العربى والشعوب فى واد آخر.

من حق كل الناس أن يعيشوا حياة كريمة ، ماديا ومعنويا ، نفسا وجسدا وروحا. ويتمنى كل إنسان فى الوطن العربى أن يتمتع بحريته وكرامته الإنسانية ، مثله مثل غيره من البشر ، لمجرد كونهم بشرا... لكن هل يمكن أن يتحقق ذلك بدون نقد لما هو قائم أى الواقع والفكر والمؤسسات؟

إن منطق الحياة لم يعد يقبل استمرار صيغة توفيقية مفتعلة لواجهة ديمقراطية ترتكز على شكل من المؤسسات العصرية المطعمة ببعض حقوق الإنسان ، والمرتكزة فى الوقت نفسه على جذر استبدادى فى صورته الأصلية[٨٣]. وإذا تطرقنا للعمل السياسى بمعناه الحزبى والتنظيمى المتعارف عليه فهو ضرورة الضرورات لضمان استمرار حيوية وقوة الحياة السياسية الصحيحة ، إلا أنه ما نحن فيه من ترهل وجمود سياسى على مستوى الممارسة من جهة وعلى مستوى القيادات من جهة ما هو إلا محصلة طبيعية لغلق أبواب العمل السياسى أمام الشباب إما بالتضييق والمضايقة أو باستنبات وزرع بدائل فارغة وسامة على الساحة السياسية فى بلادنا من التجديد والتحديث والتطوير أمام ما يمثله الشباب من حدة الذهن وسعة الأفق وقوة الأمل والطموح...[٨٤].

هذا ويتوقع أن يكون أساس النظام السياسى فى مجتمع المعلومات هو الديمقراطية القائمة على المشاركة بدلا من الديمقراطية النيابية التقليدية فى مجتمع الصناعة إلى جانب المزيد من تدخل وسائل الاتصالات فى الأمور السياسية ، بدءا من تقويم المرشحين للانتخابات ، وانتهاء بعمليات الحشد والتعبئة السياسية ، وتسهيل مهمة الحكومة فى الحكم...الخ[٨٥].

فليس هناك خلاف على أن موضوع التطوير الديمقراطى للنظم السياسية فى العالم العربى يتصدر قائمة المطالب الملحة المطروحة على العرب فى مختلف أقطارهم ،

وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر... لقد عشنا منذ عهد الاستقلال العربى فى أوائل الخمسينات فى القرن الماضى فى ظل ثلاث أساطير سياسية الأولى: هى الثورة بغير ديمقراطية ، والثانية: هى الاشتراكية بغير مشاركة شعبية والأسطورة الثالثة هى إمكانية تحقيق الوحدة العربية باستخدام القوة[٨٦]. والمشاركة على جميع المستويات المجتمعية ـ بلا تفرقة ولا تمييز ـ كأهمية حيوية فى المساعدة على توفير الظروف الملائمة لخلق الوعى لسائر أفراد الشعب والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم...[٨٧]. وهذا يتطلب فى الواقع العربى السياسى تغييرات جذرية فى علاقة الدولة بالخارج وعلاقتها بالمجتمع ، وتوافر أرضية من الديمقراطية التى تمثل إطارا عاما يحتمى فيه المواطن العربى ... هذا ويرافق هذا التغيير الديمقراطى إصلاح عميق فى مجالات عديدة ، منها التربية والاقتصاد وغيرها ، وكل هذه التغييرات تتأسس على وعى سياسى هام وضرورى يصب فى إطار الوعى الاجتماعى العام الذى يحتويه وعى تنموى ، غايته تنمية عربية شاملة.

٢- طبيعة العلاقات الأنا/النحن ، النحن/والآخر:

وهذا التحدي يفرض نفسه حيث يرتبط بتحدى الديمقراطية وغيرها من قضايا إقليمية وقومية. ولنأخذ أمثلة على تلك العلاقات بداية من علاقة الدولة بالمجتمع المدنى حتى نصل إلى علاقة الدولة والمنطقة العربية بالآخر.

في الأصل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى علاقة تكامل ، واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة .. وتلك العلاقة فى العالم العربى تقوم على أساس المباراة الصفرية ، .. حيث تلجأ الدولة إلى عدة آليات للتعامل مع المجتمع المدنى من خلال الضبط القانونى لحركة المجتمع المدنى من خلال فرض ترسانة

من القوانين التى تحكم حركة هذا المجتمع ، ومن خلال هذه القوانين يتم حرمان المنظمات المدنية من استقلالها فى إدارة شئونها.. وحرمانها من المشاركة فى صنع القرارات التى تنظم حياتها.. كذلك التلاعب السياسي من خلال تطبيق استراتيجيات فرق تسد لإضعاف المجتمع المدنى ، بتشجيع الانشقاقات الداخلية.. والقمع السافر .. الخ. هذا كله يرجع لوعى الحكومات العربية بأن نمو المجتمع المدنى... يوفر فرصا لمقاومة الدول السلطوية. لذا تلجأ الدولة إلى دمج واستقطاب بعض المنظمات واستبعاد وقمع البعض الآخر[٨٨]. وفى ظل هذه الأوضاع لا نستطيع أن نعول كثيرا على المجتمع المدنى بمؤسساته فى عملية التحول الديمقراطى المطلوب ، حيث يعانى من كثير من العجز ، وعدم اتصاله بقاعدة عريضة من الجمهور. وهناك مفارقات عجيبة فى عالم اليوم أوصلت الإنسان إلى حالة من الاغتراب الشديد داخل وطنه ، كما أنها تضلل وعى الإنسان فلا يعرف من يسعى إلى مصلحته ومن يقضى عليها وعليه هو أيضا.

"إن اختفاء معظم النظم العسكرية البوليسية فاشيات العالم الثالث من على المسرح ليس إلا خدعة إذا نظرنا من وجهة نظر الجماهير العامة فهذا شكل جديد للسيطرة الاجتماعية يتكون فى ظل خطاب ديمقراطى. فالاستفتاء العام وكذلك الانتخابات تقوم هنا بخداع الجماهير ، وهى ليست إلا مظاهر بلا أى دلالات. ولكن المسكنات بالطبع لا تدوم طويلا. إنها نظم سياسية فى خدمة أقليات تنسجم مصالحها مع سادة العالم الجدد. ورغم الخطاب الديمقراطى تشعل هذه الدول حربا ، لا ضد دول أخرى ولكن ضد مواطنيها أنفسهم... فالتسلح الذى بلا كابح فى هذه الديمقراطيات الجديدة ليس من أجل الجيران الأعداء ولكن من أجل الأعداء الداخليين"[٨٩]. "كذلك يصور الصراع فى هذا العصر ، على أنه صراع بين الحضارات

ليقسم الشعوب إلى فرق متناحرة ، بسبب التعصب الدينى أو القومى ، أو العرقى ... وهكذا يتوارى إلى الخلف ، أو يختفى ، ذلك الصراع الأساسى القائم بين فقراء العالم برجاله ونسائه ، وبين الرأسمالية العابرة للقارات فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية"[٩٠].

وعلاقة الآخر ببلداننا تتلخص فى الصراع الحديث الذى تخوضه أمريكا ضد العرب والإسلام المرتبط باكتشاف البترول فى البلاد العربية .. وإن لم تختف الأسباب الأخرى المتعلقة بالتجارة والأسواق والاستثمار وتقسيم العمل الدولى والواقع الاستراتيجى ووجود البترول هو بيت القصيد ، أصبح السبب الرئيسى فى الرعب من الوحدة العربية أو الحركات التحررية المرتبطة بها.... والمتتبع للصراع الدائر حول المنطقة العربية ، يمكنه أن يلاحظ ظاهرة ملفتة للنظر فيما يكتب أو يذاع أو ينشر بمختلف الوسائل. سقط منه لفظ العرب تقريبا ، ليحل محله لفظ المسلمين ، أنها محاولة خطيرة تسهدف تصوير الصراع فى منطقتنا وفى العالم ، وكأنه مواجهة بين الحضارات المسيحية والإسلامية والكونفوشية وغيرها ، وهى محاولة تقودها وسائل الإعلام والثقافة والتعليم فى أوروبا وأمريكا ليل نهار ، بوسائل متنوعة ، ظاهرة فجة أو خبيثة ، وتقف وراءها المصالح الاقتصادية العسكرية الكبرى [٩١].

وهذا يدعونا إلى الوعى بالمخاطر المحيطة فى علاقاتنا بالخارج الأمريكى والأوروبى على وجه التحديد ، والتعامل الحكيم والعقلانى مع ما يفرضه الغرب من إصلاحات... نحن فى حاجة إلى منظومة تربوية تعليمية قيمية تؤسس للوعى والفعل معا... ولنع جيدا أن منطق التجزئة والتفتيت فى المنطقة العربية الذى يقوم على مبدأ الغرب فى التعامل معنا "فرق تسد" لهو من أخطر ما يواجهنا الآن ، حيث البعد عن التغيير الحضارى والتجديد فى أحضان الوحدة العربية.

٣- تناوب السلطة في العالم العربي:

إن الموقف السياسى الرافض لدى جمهور الأمة ، هـو الوضـع الغالـب الآن ، حيث يرفض الكثير مـن الأوضـاع الراهنـة ، ويحمـل الـدول والحكومـات العربيـة ، المسـئولية عـن الوضـع الـراهن. وكـذلك رفـض الكـثير مـن الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصادية ، التى يغلب عليها عـدم العدالـة أو الظلـم أو الفسـاد. ومعنـى هـذا أن الموقف السياسى الحالى لجمهور الناس ، حسب تصورنا ، يميل إلى حالة الرفض ، وهو فى الغالب رفض سلبى. حيث يرى الناس أن تلك الأنظمة ، ولأنهـا صـاحبة القـرار السياسى ، هى المسئولة عن الواقع الراهن[٩٢]. جزء آخر من الأزمة يستشف مـن حـال الصدمة التى قد تصيب قطاعات عريضة من المجتمعات العربية ، إذا ما قررت قياداتها فجأة الأخذ بالممارسات الديمقراطية ، وإصدار قرارات تعضد ذلك مـن قبيـل تعـديل بعض المواد الدستورية أو الموافقة على توسعه ،رقعة الحريـة السياسـية ، وكـأن الأمـر يتعلق فقط برغبة سلطوية فى التجريب ، وليس تعبيرا عن حاجة فعلية لممارسة مهـام الحكم الصالح[٩٣]. فقد تم تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى بشأن انتخـاب رئـيس الجمهورية ومرت المرحلة الانتخابية من خلال ترشيح عشرة أعضاء فاز منهم الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة.. هى فى النهاية تجربة مهما كانت نتائجها ومـا تم فيهـا إلا أنها تعبر عن تغيير واضح فى الـوعى السياسـى وانتصـار حتـى ولـو جزئيـا للحريـة والديمقراطية ، خطوة فى مشوار الألف ميل والذى يفرض عليه تحديات ثلاثة رئيسية أولهما[٩٤]: التغييرات العالمية السريعة التى ستدفع إلى أسـفل الـدول والشـعوب بطيئـة الحركة ، وثانيها الإفلاس والعجز الحركى الذى تبديه القـوى السياسـية السـائدة فـى العالم العربى وفى مصر اليوم ، وثالثها الأنانيـة القاتلـة التـى يفرضـها الجيـل المحتكـر المتربع عنوة على مقاعـد القـوة السياسـية والمسـتأثر ، لنفسـه تمامـا بصـندوق الثـروة

الاقتصادية. وهذا ما يؤدى إلى ما يسمى بالفجوة بين الأجيال وعدم التواصل وفقدان الفهم وانتقال الخبرات.

ثالثا: التحديات الاقتصادية:

نظرا لأن الاقتصاد هو المكون الأساسى للقوة الآن فى العقود القادمة ، ومن المتوقع أن تمثل العوامل الخمسة التالية ، العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية وهى: العلم ، والتكنولوجيا ، والسياسة الاقتصادية ، والقدرات الإدارية ، والتنظيم الاجتماعى والتعليم.. فسوف يتسع المجال تدريجيا أمام دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى "الخصخصة" بما يزيد من دور النشاط الفردى فى إدارة الاقتصاد. وسوف تتحول الأنشطة الاقتصادية تدريجيا نحو التركيز على الخدمات والمعلومات[٩٥]. مما يتطلب دورا عربيا فاعلا فى تلك المجالات.

ولكن العمل الاقتصادى العربى يواجه مأزق ، فهو من ناحية مازال يتطلع للتكامل الاقتصادى ، ويستند فى ضرورة ذلك إلى التطورات العالمية ، وهو من ناحية أخرى مايزال يركز على مشروعات البنية الأساسية ، التى لم تستكمل بعد ، على النطاق العربى وهو من ناحية ثالثة ركز على أن عمله يستند أساسا لفلسفة الحرية الاقتصادية ... ولأن الدول العربية مازالت لم تستقر بعد على فلسفة محددة للتطور الاقتصادى ، ورغم موجة التخصصية فإن القطاع العام مازال قائما وقويا فى عدد من الدول العربية ، ثم إن التخلف التكنولوجى والإدارى هو السمة السائدة ، فضلا عن ضيق الأمن الاقتصادى المتمثل فى أبرز مظاهرة فى تعدد الصناعات وتشابهها فى بعض الدول العربية دون التفكير بمنطق التكامل[٩٦].

"ولأن المنطقة العربية مستهدفة ـ بغض النظر عن صحة أو عدم صحة نظرية المؤامرة ـ وفى ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الدولية ، نجد أن هناك مصلحة عربية أكيدة فى تحقق التضامن العربى ، وتنشيط العمل العربى المشترك ، فالأمن العربى مهدد من دول الجيران غير العربية بصور مختلفة ، والمصالح الاقتصادية العربية سواء البترولية أو غيرها ، تدفعنا للقول إن المصالح العربية الاقتصادية مهددة"[٩٧].

ولا يشك عاقل فى أن الإنسان الجائع ، يظل قادرا على أن يفعل شيئا آخر سوى أن يفكر فى كيفية إنهاء جوعه وإستعادة توازنه الطبيعى ، وشعب من البائسين المحرومين لا يمكنه أن يصنع حضارة وأن يبدع فى شتى مجالات المعرفة ، وأن تكون له إنجازات عملاقة فى مختلف أوجه الحياة[٩٨] ، وهذا ما يعكس الوضع المتدنى فى الفكر وفى العلوم والتكنولوجيا... فى بلادنا العربية حيث انشغلنا بلقمة العيش وانشغلنا عن الفكر والمستقبل والتقدم فى مسار البحث العلمى والتكنولوجى... مع انتشار الفقر بين فئات عريضة من الشعوب العربية ويعكس الوضع الحالى لعدم الوعى الاقتصادى العربى مجموعة من المؤشرات أو المظاهر التى تشكل قضايا وتحديات تواجه الدول العربية شعوبا وحكومات **كالتالى:**

١- مشاكل الديون الخارجية كواحدة من آليات السيطرة الخارجية للنظام الرأسمالى الإمبريالى تجاه دول العالم الثالث ، واستمرار التبعية له.

٢- انخفاض حاد فى معدلات التبادل التجارى وتدنى مستمر لأسعار السلع الأولية.

٣- صعوبة الوصول إلى السوق العالمية.

٤- عدم جدوى أو كفاية برامج التعاون التقنى التى تقدمها المنظمات الدولية فى تحسين كفاءة استخدام مواردها البشرية والطبيعية[٩٩].

وهذا ما تعانيه الدول العربية مثلها مثل باقى دول العالم الثالث مما يجعلها قابلة للنهب وسلب قدرتها على النهوض باقتصادها ، بالإضافة إلى تكريس التبعية لذلك ينبغى أن نعى بعض المسلمات عن النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية على سبيل المثال أن توجه ثمار التنمية الاقتصادية لصالح المواطن العربى وتحسين مستوى معيشته. وأن تهتم الحكومات العربية بشكل جدى بالخطاب التنموى ويكون من أولويات أعمالها بدلا من الحديث ليل نهار عن الانفتاح والاستثمار والسوق العالمى الذى لسنا شريكا حقيقيا فيه. بدلا من ذلك من المفترض أن الحكومات العربية تعى الآتى:

- حجم التجارة البينية العربية.
- حجم الاستثمارات العربية.
- مدى خطورة استقدام العمالة الأجنبية خاصة جنوب وشرق آسيا.....
- طبيعة انتقال رؤوس الأموال العربية إلى أين؟ نحن فى حاجة إلى تكوين خطوط دفاع اقتصادية تقاوم محاولات الهيمنة ، وتجابه التحديات الراهنة والمستقبلية.

رابعا: التحديات الثقافية:

إن قومية الثقافة أو الثقافة القومية هى جملة الخصائص الروحية والنفسية والأدبية والقيمية واللغوية ، والشعور بالانتماء ، والذى يخلق هذا كله ، الوعى

بالتمايز لدى أفراد الأمة ، فى شروط تطورها الاجتماعى/ الاقتصادى ، واستمرار عناصر الثقافة التى نشأت تاريخيا فى شروط تطور سياسى/ اقتصادى يقدم للثقافة منطلقا خاصا فى تطورها ، لا يتغير ميكانيكيا بتغير العنصر السياسى/ الاقتصادى ، بل أن الثقافة لها دور مهم فى هذين المجالين [١٠٠]. فنجد أن الشواهد تقول إن الثقافة لها دور مهم وأكثر حسما من أجل الديمقراطية... ولن يكون بالإمكان على المدى الطويل تحقيق الديمقراطية بمجرد إحداث تغييرات مؤسسية أو من خلال مناورات على مستوى النخبة ، ذلك أن بقاءها رهن القيم والمعتقدات السائدة على مستوى المواطن العادى[١٠١] ، إذن فثقافة الفرد ووعيه يشكلان أهمية بالغة تجاه الأحداث ذات الطابع المحلى فى بلاده ، فاحتمال وجود من يتربص بالمشكلات المحلية ، ليستفيد من تداعياتها على وجه غير مشروع أو تخريبى ، فيثير البلبلة وسوء الفهم ، هو احتمال وارد فى ظل الانفتاح الإعلامى وتطور تقنية الاتصال[١٠٢] ، ومحاولة الآخر فى فرض مرجعيته الثقافية من أجل ضمان السيطرة على مقدرات دول العالم الثالث ومنها العالم العربى الذى يعانى حالة من التراجع الحضارى. ويستخدم الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية آليات عديدة لفرض همينتها وضمان مصالحها فى دول العالم الثالث التى تستلزم الوعى العربى بها.

ومن الآليات التى يعتمد عليها أى مستعمر محاولة قتل الطموح لدى أفراد المجتمع المراد استعماره ، حتى يفقد ثقته فى نفسه وفى قدراته ، ومن ثم يسهل التغلب عليه واستعماره. وقد أجاد أصحاب المرجعية الأمريكية استخدام هذه الآلية حين سلبوا مثقفى المجتمع إلا القليل... رؤيتهم وأعموا عقولهم ، وأصابوهم بالفتور ، وبفقدان الثقة والقدرة على الفعل وقلة الإبداع فى المجالات المختلفة ، وإن آثر عدد كبير منهم السكون أو محاولة البحث عن مناخ يكون أكثر ملاءمة للعطاء والإبداع[١٠٣]

وهذا يعنى تفريغ المجتمع من الكفاءات العلمية والإبداعية عن طريق تشجيعها على الهجرة إلى البلاد الغربية وهذا ما يعرف بهجرة أو نزيف العقول... هذا وكما نرى كل يوم إنطلاقا من شعار مقاومة الإرهاب يتدخل الغرب فى شئون الدول العربية والإسلامية دفاعا عن المصالح الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية.

"كما حولت التيارات الفكرية الرأسمالية المعاصرة الصراعات إلى معارك فكرية مفصولة عن الإطار المادى الذى تتحرك فيه أو تتجاوزه أحيانا لتنقله إلى خطاب وحوارات بين المفاهيم والمصطلحات والآراء والأفكار ، مفصولة عن الواقع والفعل. سعت لتحويل الناس إلى مستهلكين فى سوق السلع العالمى ، وإلى مستهلكين للأفكار والصور والأفلام للمتعة والترفيه وللكلام فننشغل به ، ويحول بيننا وبين الفعل والتغيير"[١٠٤].

فلابد أن نعى مغزى المقولات والأفكار الايديولوجية المرتبطة بالأنظمة المركزية الشمولية المدعمة لكل النظم الديكتاتورية فى العالم ، سواء المركزية الشمولية الأوروبية أو الأمريكية ، وما يصاحبها من أساليب ومقولات وأفكار تخفى وراءها أغراض السيطرة والهيمنة على مقدرات العالم وثرواته... تلك الأغراض التي عاشت معهم منذ غزوهم للقارة الأمريكية التى كان يقطنها الهنود الحمر ، ومن أمثلة تلك المقولات التى ينبغى أن نعيها ونعى ما يأتى بعدها من مقولات الآتى:

"صاغ الفرنسيون مقولتهم الثقافية كمبرر للاستعمار... "دور فرنسا فى تحضير العالم" ، وفى الوقت نفسه رفع الإنجليز شعار "عبء الرجل الأبيض" ، ثم تبنت الولايات المتحدة نفسها نزعة عسكرية واضحة للسيطرة على العالم بالقوة ، وقد عرفت هذه النزعة باسم "العولمة الأمريكية" وظهرت تباعا مقولة فوكوياما تحت عنوان "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" ثم نظرية صموئيل هنتنجتون "صدام

الحضارات"..."[١٠٥] ، ولعل هذا يؤكد أن استمرار تبعية الهيمنة والسيطرة التى تمارسها إمبرالية المرجعية الأمريكية للإصلاح ، من شأنه أن يوجد ثقافة تضمن إخلاص الأفراد حتى لأهداف قد تتناقض مع مصالحهم الحقيقية ، بالشكل الذى يجعلهم يعيشون اغترابا وتغربا واستلابا ثقافيا وحضاريا[١٠٦] ، وهكذا تتوالى المقولات والأفكار الايديولوجية التى يجب أن ننقدها ونعى ما وراءها من أغراض مادية وثقافية ومع كل هذه الأقاويل ، وهذه الأفكار ، وهذه القوة الأمريكية فإن كشف زيف أقوالها يأتى من أنها غير قادرة وغير راغبة أيضا فى نشر أفكار إنسانية حقيقية قابلة للانتشار.

ولا يعنى ذلك بأى شكل أننا ندعو لرفض كل الأفكار ، ولكن فقط نعى ما يأتى إلينا ، ونمارس عليه النقد فنأخذ ما ينفعنا ونترك الآخر وهذا ما فعله العرب مع المستعمر الأوروبى .. والذى يجب أن يفعله مع تراثه.

هذا واقعنا العربي الحالي في عصر العولمة وثورة المعلوماتية يعبر عن غياب لفكر اجتماعى عربى.... وتواجد خطاب عربى فقط ، ويرجع ذلك لتعطل فعل الإنتاج العربى ، ومن ثم تعطل الفاعلية الجدلية بين المجتمع كقوة إنتاج ، وبين الفعل والفكر وما يتبع ذلك من تطوير مادى ومعنوى.. ثقافى وفكرى ، وتطوير للرصيد الثقافى الموروث والحفاظ عليه ليكون قوة داعمة ، وتطوير للغة اتساقا مع الفكر الجديد ... وإلا فالفكر العربى رجع صدى للسلف ، ومن ثم نعيش غربة فى الزمان أو رجع صدى للغرب ونعيش معه غربة فى المكان[١٠٧].

هذا ولا ننكر ما كان للعرب من الإبداع الفكرى الذاتى منذ زمن بعيد فى وجوه ومجالات مختلفة تحفزنا على أن نتجاوز جلد الذات الى مرحلة نضع فيها أيدينا على الايجابيات ، والسلبيات بشكل واع يقودنا الى تغيير الواقع العربى.

"إلا إن تكثيف اقتحام العقل العربى ، بواسطة أجهزة السياسة والثقافة والإعلام الغربية ، دون استثناء ، أدى حقيقة إلى تزعزع ثقة الطلائع القومية فى إنجازات العرب ، شعوبا ودولا. وأصبح شعار وتسمية الأزمة ، رمزا لكل ما هو عربى ، فى كل آن ومكان ليلا ونهارا ، وكأن الأزمة ترادف العروبة ، فلا سبيل إلى إدراك ذاتنا ، وممارسة حياتنا ، وتصور مستقبلنا إلا فى إطارها ، من خلالها ، بل وباتخاذها هدفا لتحركنا كله"[١٠٨].

وهذا يستلزم دورا جديدا للثقافة والمعرفة والفن والعلم.. ودورا للمثقفين والمفكرين على كافة الأصعدة ... هؤلاء الذين أبعدوا برغبة ذاتية أو بالقوة وتغييب عقولهم أو هجرتها إلى الغرب لإحداث خلل علمى وثقافى ، وتغييب دورهم ومسئولياتهم تجاه مجتمعاتهم ، مما يعنى تغييبا للعقل مما ينعكس سلبا على الثقافة والسياسة والاقتصاد والتعليم... وغيرها ، إلا أننا مطالبون أيضا بالتخلى عن الجلد المستمر للذات. كل ما سبق يفرض مجموعة من التحديات أهمها الوعى بمسارنا التاريخى ، وكذلك الوعى والنظرة النقدية للتراث والفكر العربى والتصدى لأساليب اختراق العقل العربى لتغييبه وشل قدراته. بمعنى الوعى بالحقائق الثقافية والتاريخية والحياة الاجتماعية والخصوصية والقيم الخاصة بشعبنا .... وأن نأخذ من التاريخ العظة والعبر والدافع للتصدى للتحديات التى تواجه الدول العربية والإسلامية خاصة وأن دروس التاريخ لدينا كثيرة وباعثة على الأمل والتفاؤل فى قدرتنا على التصدى مما يعنى وعيا تاريخيا وثقافيا.

والتحدى الذى يفرض نفسه أيضا فى ظل ثورة المعلوماتية يكمن فى التساؤل الآتى: ما المعلومات التى يجب أن نتعامل معها؟ وكيف نتأكد منها؟ ونحن لسنا الذين صنعناها مما يعطى مجالا لتزييف الوعى عن طريق تلك التقنية ، كذلك تحدي طبيعة

التفاعل مع شبكة الإنترنت وأية مواقع ندخل عليها.. هذا كله يحتاج وعيا معلوماتيا تكنولوجيا... وما ينطبق على تقنية المعلومات والإنترنت يندرج أيضا على وسائل الإعلام كواحدة من أخطر الآليات المكونة للوعى الجماهيرى والذى يمثل تحديا كبيرا ومعقدا أمام المجتمعات المستهلكة للتكنولوجيا وغيرها... ومنها البلدان العربية. والتي تواجه من خلال الإعلام تهديدا للدور القيمى فى المجتمع من خلال شيوع الرذيلة ونشر الإباحية وتفجير الغرائز والترويج للعنف والجريمة .. كما يقدم البث الفضائى نوعا من الغزو الثقافى والفكرى الذى يكون له مردود تربوى سلبى خطير على المجتمعات العربية والمسلمة .. حيث يؤثر على مستوى اللغة العربية وإضعاف مستوى التعليم... هذا ومن خلاله قد اكتسب الناس عادات وتقاليد جديدة على مجتمعاتهم أدت إلى التفكك الأسرى ، حتى يصل إلى تفتيت المجتمعات ، وإثارة العنصرية ، والفرقة بين المجتمعات ... وغيرها[١٠٩] ، تلك التى تمثل تحديات أمام المجتمعات العربية لابد الوعى بها والتصدى لها على مستوى الفعل.

خامسا: التحديات العلمية/التكنولوجية:

تظهر قضية العلم والتكنولوجيا في علاقتها بالوعي العربي... كعنوان بارز على المديونية والرصيد السلبي ، ومن خلال رصد الظواهر التي تحتضنها هذه المديونية مثل الغياب والتبعية للخارج والتقصير في الداخل ، وتخلف المستوى التكنولوجى في الزراعة العربية وفى الصناعة والخدمات والتعليم[١١٠] ، رغم النداءات والتوصيات الكثيرة لا تزال الفجوة بين المؤسسات والمجتمعات العلمية والتكنولوجية وبين التنفيذ الفعلي اليومي للمخططات الحكومية في اتساع مستمر. ذلك لوجود عوائق أساسية تعوق تفعيل المدخلات الوطنية إلى مخرجات علمية وتكنولوجية[١١١] ،

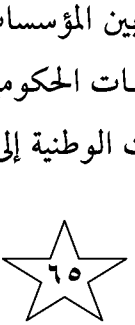

فالفرق في نصيب الفرد من مخرج البحوث بين البلدان الصناعية والبلدان النامية هي بصورة تقريبية ٢٥ إلى واحد فقط ويوفر هذا مقياسا لحدة معدل اتساع الهوة الثقافية. وهذه الهوة يمكن أن تصبح أوسع حتى من هذا إذا ما أدخلنا عامل النوعية ، ... والعالم العربي عموما يعتبر في طليعة الأقاليم التي تعانى من الفجوة الرقمية قياسا بما يملك من إمكانات مادية وطاقات بشرية ، إلا أن ما يعاب على العالم العربي هو غياب خطة عربية واضحة المعالم في مجال التعاون التكنولوجي والمعرفي...[١١٢] ، ومن ثم فإن كل شئ ينجز في الوطن العربي ينطوي على استيراد تقاني بشكل ما.... سواء حاسبات... أم أدوات لاستزراع الصحراء...الخ ، وما يتبعها من الحاجة لاستيراد المهارات والخبرات... وغالبا ما تكون هذه الصفقات والمعاملات منفصلة عن سياقاتها الوطنية والإنسانية ، فالتعليم ، والعمل والإبداع ، والتنافس ، والتسويق والإنتاج... كلها مفاهيم غربية...[١١٣] ، هذا على الرغم من توافر العلماء فى العالم العربى ففى مصر على سبيل المثال هناك عشرات الآلاف من الباحثين

المتخصصين في العلوم الذين يمكن أن نطلق عليهم لقب علماء في مراكز البحث العلمية والجامعات المصرية علي الأقل ، وهم قادرون علي إفراز أفكار وإنتاجات إبداعية واختراعات واكتشافات ، لاتقل أهمية ولا قيمة عما يتوصل إليه نظراؤهم في الشرق والغرب ، بل والأغرب ، أن نتائج أبحاث بعض هؤلاء العلماء أنفسهم من خلال دراساتهم

المنفردة والمشتركة مع أجانب اغلب الظن لا يستفيد منها المجتمع العربي وإن أتيحت الإفادة منها فغالبا ماتتم عن طريق المؤسسات الأجنبية والدولية وهذا يعنى أن علماءنا بأبحاثهم يتقدمون طواعية بإفرازاتهم الإبداعية ،وربما بدون مقابل للاستغلال من قبل جهات أجنبية ، تستفيد من علمهم ومن خبراتهم التي تحقق لهم استقطاعا من الاقتصاد العربي المحدود[١١٤] هذا بالإضافة إلي مشكلة الاستنزاف المستمر للأدمغة البشرية العربية إلي دول الغرب المسماة بهجرة العقول ، فهناك الآلاف من الباحثين العرب خارج الوطن العربي تم استقطابهم خارج أوطانهم ، وان دل علي شئ فانه يدل علي سوء تقدير الدول العربية للثروة البشرية وخاصة تلك المتعلمة والباحثة والعقول المفكرة . والتي يؤدي استنزافها إلي الهدر العقلي والعلمي في الدول العربية ، كما يدل أيضا علي عدم الوعي بأهمية العلم والبحث العلمي في تقدم الشعوب والدول ، وأيضا أن المناخ العام العربي طارد للإبداع ..لأنه ليس حرا وديمقراطيا وغير محتضن لأبنائه ولاسيما المبدعين منهم ، فهو مناخ طارد للإبداع كما أن المدرسة طاردة للمتعلمين .

بالإضافة إلي النزيف الأساسي الذي يعني أن ظروف الفقر والبطالة والأمية تحد أكثر من قيمة الأداء العربي العلمي والتقني ...هذا بالإضافة إلي التخلف الفكري نتيجة التعلق بالماضي ومحاصرة الإبداع المتجة نحو المستقبل ،وعندما يضاف إلي ذلك

...مظهر التخلف السياسي ،فان الحصيلة ستكون هي أن العرب في حالة أمية وجاهلية

تكنولوجية ، وهذه أقصى درجات شقاء الوعى[١١٤] وهذا ما أدى إلى تواجد الفجوة الرقمية طوال السنوات السابقة بين العرب ومن سبقهم فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى. فيرى تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣ أن البحث العلمى فى الدول العربية يعانى من شح الإنتاج ، وضعف فى مجالات أساسية وشبه غياب فى حقول متقدمة ، مثل المعلوماتية والبيولوجيا الجزيئية ، ويعانى البحث العلمى أيضا من انخفاض حجم الانفاق عليه ، وغياب الدعم المؤسسى ، وعدم توافر البيئة العلمية المواتية لتنمية العلم وتشجيعه ، وانخفاض عدد المؤهلين للعمل فى مجاله... وضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية.... وتلعب الأرقام دورا فى التوضيح. يقدر التقرير أن هناك ٣٧١ باحثا ومهندسا فقط من بين كل مليون مواطن عربى بالمقارنة بالمعدل العالمى ٩٧٩ لكل مليون ، وأن هناك ١٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربى مقابل ٧٨ جهاز لكل ألف شخص فى العالم[١١٥].

وتقدر نسبة الإنفاق على البحث والتطوير للناتج المحلى الإجمالى للدول العربية بنحو ٠,٤ فى المائة فقط... والكلام الذى يتردد هنا وهناك عن مجتمع المعرفة لا يجد طريقه سوى فى البلدان المتقدمة فى حين لا تزال شعوب البلدان الأخرى ، ومنها البلدان العربية ، تعيش واقعا متخلفا وأغلبيتها لا تملك أبسط وسائل العيش ... ربما لا يكفى مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات لتحديد الفجوة الرقمية ، بل يجب النظر إلى نوعية البشر المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، أى إلى رأس المال البشرى المرتبط بدوره بمستويات

الدخل والتعليم والثقافة[١١٦] ، هذا وامتلاك العلم والتكنولوجيا لا يعنى استيراده... كما يحدث فى البلدان العربية بل يعنى امتلاك الفكر والمبادئ المعرفية الأساسية لصناعة هذا الفكر والإدارة والتوظيف والتفعيل...

ويذكر تقرير المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس أنه صنف فى تقريره الأخير حول مجتمع المعلومات لسنتى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ تونس فى المرتبة ٣١ دوليا ضمن قائمة تضم مجموعة الدول الأربع والمائة ١٠٤ الأكثر تطورا فى مجال استخدامات تقنيات الاتصال والمعلومات وامتلاك الأرضية التكنولوجية المساعدة على النفاذ إلى الشبكات الاتصالية الحديثة... ونجاح السياسة التونسية فى مجال التعليم كمثال للبلدان التى راهنت على العنصر البشرى على نشر مجتمع المعرفة على أوسع نطاق.... [١١٧] ، لعلها تكون البداية الحقيقية لصحوة ونهضة باقى البلدان العربية التى هى بناء على ما سبق تواجه تحديات عدة تتعلق بالواقع العام والواقع العلمى والتكنولوجى بها مما يلزمها:

بضرورة الوعى العلمى والتكنولوجى ودوره فى التقدم الحضارى للأمم.

العمل على بناء قواعد علمية وبحثية على درجة عالية من الكفاءة وما يرتبط به من تدريب وممارسة وبحث مستمر.

نشر الثقافة العلمية كمنظومة صغرى داخل المنظومة الثقافية العامة للمجتمع وهذا يتطلب تغيير أنماط التفكير السائد بما يتلاءم مع العصر الراهن ومتغيراته.

الرؤية والإرادة الإنسانية والوعى بمستجدات الحياة.

مقاومة ثقافة الذاكرة بملامحها وقيمها على مستوى المجتمع بأكمله.. وإفساح الطريق أمام ثقافة الإبداع والقيم المرتبطة بها.

بناء قاعدة علمية وتكنولوجية بحثية عربية يتفرع منها قواعد فرعية فى كل دولة عربية فى إطار التنسيق والعمل العلمى العربى المشترك.

ولكي تكون البلدان العربية قادرة على مجابهة ما سبق من الضرورى أولا أن يتم إرساء نسق قيمى فى الناشئة نحو حب العلم وتقدير العلماء.... وذلك من خلال التربية هذا مع تربية التفكير العلمى فى المجتمعات العربية ، وتوفير المناخ العام الذى يحض على العلم والبحث العلمى بأنواعه فى الثقافة فى الاقتصاد ، السياسة ، الزراعة ، الصناعة ، فى التربية والتعليم... وعلاقة كل هذه المجالات ببعضها البعض...الخ. والنقطة الهامة بعد إنتاج الأبحاث أن يتم تطبيق هذه الأبحاث فى الواقع العربى فى إطار التعاون المشترك بين المؤسسات البحثية ومؤسسات الإنتاج الزراعى والصناعى والمؤسسات التربوية.....الخ مما يستلزم رصد ميزانية تليق بأهمية مجال العلم والتكنولوجيا كضرورة تقدم حضارى.

أن كل هذه المسارات تصب بالدرجة الأولى فى إطار التنمية العربية الشاملة التى تستند على وعى تنموى حقيقى. يتم بناؤه من خلال نسق قيمى إيجابى ، وأداة إرسائه هى التربية.

سادسا: التحديات التربوية وحقوق الإنسان العربى:

هناك اتفاق على أن التحديات التى يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقى ، دائب النمو ، سواء على المستوى الفردى أو على صعيد المجتمعات ، حتى يمكن المشاركة فى العالم الجديد من موقع الاقتدار ، وفى ظل سباق تنافسى بالغ الحدة.

كما أن هناك اتفاقا على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية فى كافة مراحله ومستوياته ، ومن هنا يمكن القول بأن التعليم الجيد الفعال هو سفينة النجاه من طوفان المستقبل[١١٨]. وهذا يتوقف على ما يقدم للإنسان وبأى طريقة.. وهذا يتطلب وعيا تربويا ومجتمعيا بالمناخ الذى يشمل التعليم.....

إن الحديث عن مستقبل التربية العربية... إنما هو حديث عن واقع التربية الراهن وعما تضطرب به مكونات منظومتها من حركة فى الحاضر. فالمستقبل ليس حالة نقف فى انتظارها ، وإنما هى حركة تتخلق وتتولد من رحم الحاضر. ومن خلال ما تصنعه اليوم سيتم تشكيل المستقبل[١١٩] إلا أن الواقع الحالى يكشف عن معاناة التربية والبحث التربوى فما ينطبق على البحث العلمى ينسحب أيضا على البحث التربوى كجزء منه.. وحال التربية فى الدول العربية لا يقل حالا عن واقعها العلمى والتكنولوجى والسياسى.... إن المستقرئ للواقع ولمقومات المستقبل يجد أنها أشد وأخطر من أى مجال آخر إذ أن تقدم الأمم رهن بوضع التربية والتعليم بها.

فالتعليم وما يسوده من عمليات وعلاقات له وظيفة ايديولوجية يتوقف اتجاه ومحتوى هذه الايديولوجية على من يملك القوة فى المجتمع ، ومن يستطيع فرض هيمنته على باقى طبقات المجتمع.. وهذا يدعم أن المعرفة المتضمنة فى المناهج الدراسية ليست محايدة بل تعمل على إضفاء الشرعية على البناء الاجتماعى[١٢٠] ، فالتعليم ليس محايدا ويعبر أو يعكس الطبقية فى المجتمع ، وطالما الأمر كذلك فإن أن التعليم أقرب ما يكون أداة للقهر منه أداة للتحرر.

هذا وتعانى البلدان العربية من مشكلة الأمية بأنواعها الثلاثة الأمية الهجائية ، الأمية الثقافية الحضارية ، الأمية التكنولوجية وهى مظاهر للتخلف واستمرارها هكذا يعنى استمرارا وتكريسا للتخلف وتكريسا للتجزئة والتبعية أيضا... وتمهيد الطريق لاحتمال سيناريو الهبوط والتدهور[١٢١]. هذا ويعانى التعليم من جوانب قصور عدة أبرزها كتحد هام هو وضعية المعلم وقصور إعداده بالشكل الذى يتناسب مع العصر الراهن ، وما يستدعيه ذلك من فلسفة حوارية فى منظومة التعليم بصفة عامة ، وفى إعداد المعلم والمتعلم بصفة خاصة.

فلم يعد المطلوب من المتعلم أو المعلم فى هذا العصر ، وفى المستقبل ، مجرد التبحر فى علم معين بحفظ واستيعاب قواعده وأصوله وقوانينه ونظرياته... بل يستلزم الإمساك بأدوات التفكير السليم والوصول إلى النتيجة المرجوة ، لقد ولى عهد الحفظ والاسترجاع ، فمن الآن يستطع حفظ واسترجاع المليارات من المعلومات المتنامية والمتجددة[١٢٢] ، ومن ثم فإن تربية التفكير مطلب أساسى للنجاح فى هذه الحياة ونجاح المجتمعات أيضا.. أننا نعيش فى عصر جديد يتطلب عقلا جديدا يتشكل فى ظل ثقافة جديدة من خلال تربية متجددة ومجددة.. تستطيع توظيف مستجدات العصر من علم وتكنولوجيا فى مجال التعليم.

هذا وفى ظل ثورة المعلوماتية نجد أن هناك أزمة فى المعلومات التربوية فى مصر والبلاد العربية ، ... من حيث اقتصار مراكز أجهزة المعلومات والتوثيق فى قطاع التربية ، على عدد محدود من الدول العربية وقلة الاهتمام بهذه الأجهزة من طرف المسئولين ، وضعف الموارد البشرية المؤهلة فنيا ، والافتقار إلى الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق دورها على أحسن وجه ، وصعوبة الاتصال بين أجهزة التوثيق التربوية العربية داخليا وخارجيا هذا مع صعوبة الحصول على الوثائق والمعلومات الضرورية والاكتفاء باقتناء الوثائق المطبوعة ، وإهمال الوسائل كالأفلام المصغرة ، والأشرطة الممغنطة...الخ ، هذا على المستوى المحلى مما ينعكس على المستوى العربى عامة متمثلا فى ضعف التواصل من أجل تكوين شبكة معلومات تربوية على مستوى العالم العربى....[١٢٣] ، ويعتبر ذلك تحديا أمام البلدان العربية وتوجيه بحوثها التربوية وجهة تتناسب مع تحديات القرن الحادى والعشرين ، من حيث الأهداف وموضوعات الأبحاث وتعدد مناهج البحث ، وتناول تلك البحوث المجتمع والتربية بكل قضاياهم مع سبر غور المشكلات بمعنى الدراسة الجادة... هذا مع توفير الحكومة الإمكانات اللازمة لذلك وضمان تطبيق وتنفيذ البحوث الجادة المبدعة فى الواقع المجتمعى التربوى ، والتغلب على معوقات البحث جملة وتفصيلا بالتعاون مع جميع القطاعات المعنية.

وهذا ينقلنا إلى قضية أخرى وهى الإعداد الجيد للباحث العلمى عموما ، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر فى منظومة التعليم وتضافر الجهود على جميع المستويات جهود حكومية وشعبية وبينهم المجتمع المدنى.. هذا فى المجتمع الواحد ، أما على مستوى البلدان العربية فالأمر يحتاج التنسيق والتعاون فيما بينهم ، وعمل أبحاث مشتركة ، وتكثيف الجهود البحثية فى المجالات التربوية المختلفة من أجل تربية عربية

مبدعة متجددة وهذا هو انعكاس لوعى تربوى ابداعى للبلدان العربية على المستوى التربوى. ونظرا للعلاقة التأثيرية العضوية بين التربية والمجتمع فعلى التربية تقع مسئولية بناء وعى مجتمعى بأهميتها فى تقدم المجتمع وفى بناء العنصر البشرى الذى هو أحد جناحي التنمية بالمجتمع.

ويتبقى تحد هام يكون الوعى العربى به ضمانا للوعى بالتحديات السابقة وتفعليها على أرض الواقع العربى .. وهو تقدير قيمة الثروة البشرية العربية... وحقوق الإنسان العربى ، واحترام إنسانيته وكرامته وحقه فى الحياة الكريمة ، وفى التعليم الجيد والصحة وغيرها من حقوق سياسية واقتصادية وثقافية وتربوية....الخ ، فما نجده الآن من تهاون فى حياة الإنسان العربى والتفريط فى حقوقه لأمر مفزع... فمن أوائل درجات الاهتمام بالإنسان العربى كإنسان هو أن نسأل عن كينونة هذا الإنسان قبل أى شئ أخر.

هذا ونجد أن الوعى النظرى بمعنى الإنسان والإنسانية وحقوق الإنسان سواء أكان رجلا أم إمرأة ، طفلا أم شيخا قد بلغ حدا من المفترض أنه غير مسبوق فى التاريخ الإنسانى ؛ فقد أصبح لدينا الآن ما يربو على ستمائة وثيقة تتضمن صياغات محددة لحقوق متنوعة للإنسان المعاصر... إلا أن ما نشهده نحن اليوم من تناقض بين الفكر النظرى والواقع العملى ، ذلك التناقض الذى قد يصيب أى متأمل بالدهشة والعجب .... حيث عرفت البشرية عبر آلاف السنين مدى الضرر الذى يقع حينما يسود الانفصام بين الخطاب النظرى والواقع العملى. فالنتائج مدمرة التى تترتب على إزدواجية القول والفعل وخاصة حينما يكون القائل والمنظر هو نفسه المنوط به الفعل ومراقبة الفعل....[١٢٤].

هذه هى الفجوة الكبرى فى التاريخ العربى.. وحتى لا نظلم العرب فى هـذا الشأن وحدهم ... فقد ضربت أمريكا مثلا مفزعا فى هذه الإزدواجية بـين خطاباتهـا الأخاذة عن حقوق الإنسان فى حين أنها أول وأفظع من أهدرها كما نرى فى فضائح جوانتانامو، و سجون أبو غريب ، والتعامل مع الأسرى العراقيين.. وكما يفعـل الصهاينة بأبناء فلسطين.

فى الواقع إننا نعيش أزمة إهمال لقيمـة الإنسـان فـى العـالم العربـى متعـددة الجوانب ، من حيث حقوقه الاقتصادية والعدالة والمساواة وحقه السياسى وحقـه فـى الحرية والديمقراطية...الخ. هذا بالإضافة إلى إهمال حقه التاريخى ، وهـدر مـا أنجـزه على المدى البعيد وما أنجزه فى كفاحه ضد الاستعمار... ومازال النضال موصولا فى الداخل بحثا عن لقمة العيش والبحث عن حرية الفكرة والكلمة... ومـازال الكفـاح والاستنزاف مستمر ضد القوى المسيطرة فى الداخل والخارج.. هذا وكـل التحـديات السابقة يمكن تلخيصها فى تحد كبير ورئيس. وهو تحدى التنميـة الشـاملة المسـتقلة... فى عالم سيخرج منه وعلى هامشه كل من يركن ويتباطأ فى الحركة... مما يتطلب بنـاء الجماهير والحكومات أيضا من خلال عمليات وأدوات واعية ، وترسيخ هذه الأفكار من خلال غرس ما يرتبط بها من قيم ، ومن ثـم تفعيلـها فـى الواقـع ، وتقـوم بهـذه المهمة التربية بجميع أدواتها ووسائطها.. فما هو دور التربية فى صناعة الوعى العربـى الذى يصنع فى كليته وعيا تنمويا تبنى عليه التنمية العربية الشاملة.